

## التنازل عن حد القذف

د. خالد بن عبد الرحمن المهنا \*

اعتمد للنشر في ١٤٣٦/٦/٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلم البحث في ١٤٣٦/٤/٣هـ

### ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة مسألة التنازل أو الصلح في حد القذف، ومدى اعتبارها بعد ثبوت الحد. فالمسألة تعود في جانب منها إلى مسألة الحق في القذف لمن؟ وتنتهي بالثمرة وهي مدى سقوط الحد عن صالح على التنازل عن الحد، ومن خلال البحث والدراسة تبين لي أن هذا التنازل أو الصلح لا يصح شرعاً، ولا تبني عليه ثمرة إذا صدر الحكم الشرعي على القاذف، وختمت بالتوصية بأن يحفظ الله على المسلمين ألسنتهم وأن يصفى قلوبهم وأن يعينهم على الحق.

### Abstract:

The research aims to study the waiver or reconciliation for the death insults, and the extent of mind after failing a crime. The issue back in part to the question of who has the right to claim for punishment? The end result, which is the extent of the fall of the punishment conciliation or waived, and through research and study, I found that this compromise or reconciliation is not right legally, not adopted as a result if issued the ruling on the culprit, and concluded by recommending that God saves on Muslims tongues and liquidate their hearts and appointed on the right.

### المقدمة:

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظمته، والشكر على فضله شكراً يوازي منته، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، محمد الخاتم الأمين، وعلى آله وصحبه من سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله تعالى شرع الحدود لينتظم الخلق في أمن وأمان، ويقيم الحق والميزان، بالعدل رحمة وإحساناً بمن خلق: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>(١)</sup>، ومن الحدود المجمع عليها حد القذف، فقد جاء في التنزيل ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وحفظ اللسان مطلب شرعي، فقد ثبت في الحديث: "وهل يكب الناس

\* الأستاذ المساعد في قسم الفقه، كلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

في النار على وجوههم -أو قال على مناخرهم- إلا حصائد ألسنتهم"<sup>(٣)</sup>، هذه العقوبة على اللفظ، وإلا فإن المسلم مطالب بتصفية قلبه أيضاً مما قد يقع بلا بينة أو دليل على إخوانه المسلمين، نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل وأن يحفظ علينا جوارحنا وأن يستعملها في طاعته.

ومن المسائل المتعلقة بحد القذف: مسألة الصلح عن القذف؛ فهل يجوز التنازل عنه سواء بعوض مالي أم بدون مال؟ وما يترتب عليها من سقوط الحد والمطالبة به، هذه المسألة مما بحثها الفقهاء في كتبهم، ورأيت لأهميتها أن أجمع فيها الأقوال تأصيلاً وتفريعاً، فمع وجود الهفوات وعدم الاحتراز باللسان، مما يجعل المسلم في حاجة لبيان هذه المسألة وما يترتب عليها؛ فهي من المسائل التي تتكرر أهميتها ولا تتقضي ما دام سببها موجوداً.

وقد قسمت البحث إلى خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: المراد بحد القذف.

المبحث الثاني: الحق في القذف.

المبحث الثالث: العفو أو الصلح عن القاذف.

المبحث الرابع: الصلح في حق القذف بمال.

المبحث الخامس: سقوط الحد إذا صالح المقدوف القاذف.

## المبحث الأول

### المراد بحد القذف

الحد في اللغة؛ الفاصل بين الشيئين؛ كما جاء في القاموس المحيط: "الحد:

الحاجز بين الشيئين، ومنتهى الشيء..."<sup>(٤)</sup>

أما في الاصطلاح فعرف بأنه: "عقوبة مقدرة شرعاً تمنع من الوقوع في مثلها"<sup>(٥)</sup>، وسميت حدوداً؛ لأن الله حدها فلا يجوز لأحد تجاوزها، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٦)</sup>، وقيل: لأن الحد في اللغة المنع وهي تمنع من الإقدام على مثلها من الفواحش<sup>(٧)</sup>.

أما القذف في اللغة: فجاء في مقاييس اللغة: "القاف والذال والفاء أصل واحد

يدل على الرمي والطرح، يقال قذف إذا رمى به... وقذف: قاء؛ كأنه رمى به<sup>(٨)</sup>، وفي القاموس المحيط: "قذف بالحجارة يقذف: رمى بها..<sup>(٩)</sup>، وفي المعجم الوسيط: "قذف بالحجر، وبالشئ -قذفاً: رمى به بقوة... وفي التنزيل: ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه﴾: نرميه به فيمحقه..<sup>(١٠)</sup>

ومن المفردات المقاربة: الرمي، وهو في اللغة بمعنى الإلقاء. جاء في القاموس المحيط: "رمى الشئ ألقاه"<sup>(١١)</sup>، وفي المقاييس: "الراء والميم والحرف المعتل أصل واحد، وهو نبذ الشئ ثم يحمل عليه اشتقاقاً واستعارة..<sup>(١٢)</sup>."

ومن المصطلحات الشرعية التي يراد بها القذف: الرمي؛ كما في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات...﴾ الآية<sup>(١٣)</sup>، وكذا الفرية، فقد جاءت في بعض الآثار؛ وذلك لأنها من الافتراء وهو الكذب.<sup>(١٤)</sup>

**القذف في الاصطلاح:**

عرّف عند الحنفية بأنه: "الرمي بالزنا"<sup>(١٥)</sup>، وعند المالكية: عرفه ابن عرفة بأنه: "القذف الأعم: نسبة آدمي غيره لزنى أو قطع نسب مسلم. والأخص لإيجاب الحد: نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة تطبق الوطء بزنا أو قطع نسب مسلم"<sup>(١٦)</sup> وأخصر منه ما في الذخيرة للقرافي: "الرمي بالزنا أو اللواط"<sup>(١٧)</sup>، وعند الشافعية: "الرمي بالزنا في معرض التعبير"<sup>(١٨)</sup>، وعند الحنابلة: "الرمي بالزنا أو اللواط أو الشهادة عليه به ولم تكتمل البينة"<sup>(١٩)</sup>

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أنهم اتفقوا على أن الرمي بالزنا قذف، واختلفوا في إدخال أمرين في التعريف:

١. هل الرمي باللواط في حكم الرمي بالزنا؟

٢. إذا لم تكتمل البينة في الشهادة على الزنا؛ هل يحد؟ وهل الحد لأنه قذف؟

أما الأول فإن الراجح كما هو عند كثيرين دخول الرمي باللواط في حكم الرمي بالزنا فيحد من رمى، وعلى الثانية فإن الأمر خلاف لفظي وإلا فإن الآية تدخل في الحد هذا العمل نصاً، وتفصيل هذه المسائل في الكتب الفقهية<sup>(٢٠)</sup>؛ وليس محل بحثنا الكلام عن هذه المسائل رغم أهميتها.

## المبحث الثاني الحق في القذف

مسألة الحق في القذف من أصول مسألة التنازل عن القذف أو الصلح عنه، وثمرتها تؤثر على المسألة، وهذا المبحث يحوي على مطلبين:

### المطلب الأول، بيان المراد بالحق

**الحق في اللغة:** جاء في مقاييس اللغة: "الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته. فالحق نقيض الباطل، ثم يرجع كل فرع إليه بجودة الاستخراج وحسن التلقيق ويقال حق الشيء وجب<sup>(٢١)</sup>. والحق: الموجود الثابت الذي لا يسوغ إنكاره<sup>(٢٢)</sup>."

**أما في الاصطلاح:** فمن أشهر التعريفات، ما عرفه الشيخ مصطفى الزرقا رحمه الله أن الحق: "اختصاص يقر به الشرع سلطة أو تكليفاً"<sup>(٢٣)</sup>.

وفسره بأن المراد بـ(الاختصاص): الانفراد والاستئثار بالشيء، ويخرج المباح لأنه لا يستأثر به أحد، وقوله (يقر به الشرع): قيد يخرج ما لا يعده الشرع كاختصاص الغاصب بمال غاصبه، وقوله (سلطة): إما أن تكون على شخص كحق الولاية على النفس أو على شيء معين كحق الملكية، وقوله (تكليفاً) أي التزام على إنسان إما مالي كوفاء الدين أو لتحقيق غاية معينة كقيام الأجير بعمله<sup>(٢٤)</sup>.

لكن الذي يبدو أن الحق هنا، ليس ما عناه بنصه الشيخ الزرقا. والأمر في مسألتنا بخصوصها يحتاج لمزيد بيان، وذلك بالتفريق بين كون الحق لله تعالى أو للعبد، ذلك أن الحقوق في القسمة العامة: حق لله، وحق للعبد<sup>(٢٥)</sup>، وحق الله هو: ما يمس المجتمع أي يكون الاعتداء في الجريمة واقعاً على المجتمع وماساً به، وحق العبد هو: ما كان جانب تعلقه الشخصي بالعبد أقوى<sup>(٢٦)</sup>، ويجعلون لذلك قيداً: أنه ما يصح للعبد إسقاطه<sup>(٢٧)</sup>.

وتوضيح ذلك عبر ما جاء في موسوعة جمال: "...وحق الله تعالى ما يمس المجتمع أي كون الاعتداء في الجريمة واقعاً على المجتمع وماساً به؛ سواء أكان بجانب ذلك اعتداء شخص على شخص كما في السرقة فيها اعتداء على المسروق

منه بإفزاعه وأخذ ماله، واعتداء على المجتمع بترويع الناس وإشاعة الذعر والاضطراب والخوف فيهم، ومن ثم كانت اعتداء على حق الله تعالى، كما في القذف فيه ناحية شخصية بسبب المقذوف وإيذائه والتشهير به وأخرى اجتماعية بما يترتب على القذف بالزنى من إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا والاستهانة بجريمة الزنى وتهوين أمرها على الناس كما ذهب إلى ذلك الحنفية. على خلاف ما يرى الأمام الشافعي رحمه الله تعالى من أن القذف حق العبد خالصاً... والأساس في ذلك هو ملاحظة الجانب الشخصي في الجريمة بجوار الجانب الاجتماعي وقوة أثر الجريمة في المجتمع وضعفه<sup>(٢٨)</sup>. فإذا كان أثر الجريمة بالنسبة للمجتمع أقوى من أثرها بالنسبة للشخص؛ فإن العقوبة التي قررها الشارع على هذه الجريمة وقدرها تكون حداً وحقاً لله تعالى، لأنه الذي أوجد المقررة والمقدرة حداً<sup>(٢٩)</sup> فيه حق للعبد بجواز حق الله تعالى. وقد قالوا إن الحدود لله تعالى وليس للعبد فيها حق هي: جريمة الزنى وشرب الخمر وقطع الطريق لأن الجانب الشخصي غير ملاحظ فيها.....<sup>(٣٠)</sup>.

وعقد الإمام المبدع المتقن القرافي المالكي رحمه الله قاعدة في ذلك في الفروق جاء فيها: "الفرق الثاني والعشرون بين قاعدة حقوق الله تعالى، وقاعدة حقوق الآدميين: فحق الله أمره ونهيه وحق العبد مصالحه والتكاليف على ثلاثة أقسام: حق الله تعالى فقط، كالإيمان، وتحريم الكفر، وحق العباد فقط: كالديون والأثمان، وقسم اختلف فيه هل يغلب فيه حق الله أو حق العبد: كحد القذف ونعني بحق العبد المحض أنه لو أسقطه لسقط وإلا فما من حق للعبد إلا وفيه حق لله تعالى وهو أمره بإيصال ذلك الحق إلى مستحقه فيوجد حق الله تعالى دون العبد ولا يوجد حق العبد إلا وفيه حق الله تعالى وإنما يعرف ذلك بحصة الإسقاط فكل ما للعبد إسقاطه فهو إلى نعني به حق العبد وكل ما ليس له إسقاطه فهو الذي نعني بأنه حق الله تعالى وقد يوجد حق الله تعالى وهو ما ليس للعبد إسقاطه ويكون معه حق العبد كتحريمه تعالى المعقود عليه أو يحصل دنيا ونزرا حقير فيضيع المال فحجر الرب تعالى برحمته على عبده في تصنيع ماله الذي هو عونه على أمر دنياه وآخرته ولو رضي

العبد بإسقاطه حقه في ذلك لم يؤثر رضاه وكذلك حجر الرب تعالى على العبد في إلقاء ماله في البحر وتضييعه من غير مصلحة. ولو رضي العبد بذلك لم يعتبر رضاه وكذلك تحريمه تعالى على المعسكرات صونا لمصلحة عقل البعد عليه وحرم السرقة صونا لما له والزنا صونا لنسبة والقذف صونا لعرضه والقتل والجرح صونا لمهجته وأعضائه ومنافعها عليه ولو رضي العبد بإسقاط حقه من ذلك لم يعتبر رضاه ولم ينفذ إسقاطه فهذه كله وما يلحق بها من نظائرها مما هو مشتمل على مصالح العباد حق الله تعالى لأنها تسقط بالإسقاط وهي مشتملة على حقوق العباد لما فيها من مصالحهم ودرء مفاسدهم وأكثر الشريعة من هذا النوع..." (٣١)

### المطلب الثاني المغلب في حق القذف

وعلى ضوء بيان المراد بالحق؛ فقد اختلف العلماء في كون المغلب في الحق في القذف هل هو حق الله أو حق المقذوف على أقوال أشهرها ثلاثة (٣٢):

#### القول الأول:

إن الحق في حد القذف وسائر الحدود لله تعالى خالصاً، وهو رأي ابن حزم. (٣٣)

#### أدلة هذا القول:

الدليل الأول: ما جاء في الأثر عن عمر بن الخطاب قال: لا عفو في الحدود عن شيء منها بعد أن تبلغ الإمام، فإن إقامتها من السنة (٣٤).

وجه الدلالة: أنه لا يجوز العفو عن القذف بعد وصولها للإمام، وما دام غير جائز له العفو فهو ليس له، والحق فيه لغيره.

#### ويمكن الإجابة عن الاستدلال بهذا الأثر:

أولاً: أن هذا مسلم إذا وصل للإمام، وهو قول عند المالكية، ورواية عن الحنابلة-كما سيأتي-، وليس معناه أن يكون متمحضاً لله تعالى وحده دون العبد.

ثانياً: ثم لا يعدو القول أن يكون رأياً لبعض الصحابة.

الدليل الثاني: إنا وجدنا هذا الاختلاف مرجعه إلى أحد وجهين لا ثالث لهما: إما أن

يكون الحد في القذف من حقوق الله تعالى كحد الزنا والسرقة ونحوها، وإما أن يكون من حقوق الناس كالقصاص في الأعضاء، والجنايات على الأموال، ولا شك أنه أقرب للوجه الأول؛ فإذا كان الحد في القذف من حقوق الله تعالى فلا يجوز العفو فيه؛ لأنه لا حق له فيه<sup>(٣٥)</sup>.

**ويمكن الإجابة عن هذا الدليل:** بعدم التسليم بصحة هذه القسمة؛ فإن أصل القسمة التي ذكرها غير تامة، فهناك من الحدود من له تعلق بالجانبين: حق الله تعالى، وحق العبد، كالسرقة، ذلك أنه يسوغ أن تترك إقامة الدعوى فيها ومن ثم إقامة الحد على السارق<sup>(٣٦)</sup>، مع أنها على رأي ابن حزم من حقوق الله تعالى فقد جاء حديث صفوان لما وهب السارق ردائه فقال ﷺ (هلا قبل أن تأتيني)<sup>(٣٧)</sup>.

**الدليل الثالث:** يدل على صحة هذا القول التناقض في الأقوال الأخرى، وبيان ذلك: أولاً: أما قول الإمام مالك -رحمه الله-: فيقال له:

١. ما الفرق بين هذا ومن عفا عن الزاني بأتمته وهو يريد تستراً على نفسه.
  ٢. ثم إنه قول لا يعرف عن أحد من الصحابة ﷺ ولا عن أحد من التابعين<sup>(٣٨)</sup>.
- ثانياً: وأما قول أبي حنيفة -رحمه الله-: فإنه جعله من حقوق الله تعالى، ولم يُجز العفو عنه أصلاً، فأصاب ثم تناقض فقال: لا حد على القاذف إلا أن يطالبه المقذوف، فجعله بهذا القول من حقوق المقذوف، وأسقطه إن لم يطلبه. ويرده ما جاء عن عائشة أم المؤمنين قالت: "لما نزل عذري قام النبي ﷺ على المنبر فأمر بالمرأة والرجلين فضربوا حدهم"<sup>(٣٩)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن رسول الله ﷺ أقام حد القذف ولم يسأل عائشة -رضي الله عنها- هل تعفو أم لا؟ فلو كان لها في ذلك حق لها لما عطله عليه الصلاة والسلام وهو أرحم الناس، فصح أن الحد من حقوق الله تعالى، لا مدخل للمقذوف فيه أصلاً ولا عفو له عنه<sup>(٤٠)</sup>.

**ويمكن الإجابة عن هذا الدليل:** بأن ما ذكر من تناقض الإمام مالك: فإن الفرق واضح بين الزنا والقذف، فإن تجنب الزنا حق الله تعالى فيه مغلب عند الجميع؛

وأثره على المجتمع ظاهر؛ لذا فلا حق للعبد فيه، بخلاف القذف، وأما عدم النقل عن التابعين فليس على إطلاقه، فقد نقلت آثار عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تدل على ذلك<sup>(٤١)</sup>، وأما ما ذكر من تناقض الإمام أبي حنيفة: فلا يسلم له أيضاً: فغاية ما في استدلاله عدم النقل، وعدم النقل ليس نقلاً للعدم.

**الدليل الرابع:** الإجماع، فإن الأمة مجمعة على تسمية الجلد المأمور به في القذف حداً، ولم يأت نص، ولا إجماع بأن لإنسان حكماً وأثراً في إسقاط حد من حدود الله تعالى -فصح أنه لا مدخل للعفو فيه<sup>(٤٢)</sup>.

**ويمكن الإجابة هذا الدليل بأمرين:**

**الأول:** أن تسميته بالحدود عرف حادث<sup>(٤٣)</sup>، ومن ثم فلا يتحكم إلى الاصطلاح الحادث في المسألة لأن التنازل سيكون فيما لا فائدة من ورائه.

**الثاني:** هناك من الحدود ما للعبد فيدخل بالاتفاق كالقصاص، وقد سمي حداً.

**الدليل الخامس:** من طريق النظر، فلو كان من حقوق الناس لكان العفو المذكور في ذلك لا يجوز البتة إلا من المقدوف فيما قُذِفَ به، لا فيما قُذِفَ به غيره كأبيه، لأنه لا خلاف في أنه لا يجوز عفو أحد عن حق غيره، وهم يجيزون عفو المرء عن قاذف أبيه الميت، وهذا فاسد وتناقض من القول، والقوم أهل قياس، وقد اتفقوا على أنه لا عفو للمسروق منه من قطع يد سارقه فأبي فرق بين القذف وحد السرقة. وقد جاء عن الصحابة رضي الله عنهم أن عمر جلد أبا بكر، ونافعاً، وشبل بن معبد، إذ رآهم قذفة، ولم يشاور في ذلك المغيرة، ولا رأى له حقاً في عفو أو غيره. فبطل من رأى العفو في ذلك جملة<sup>(٤٤)</sup>، وإذا لم يسغ العفو فيه، فقد دل على أنه ليس حقاً له ولا مغلب حقه فيه.

**ويمكن الإجابة على ذلك:**

**أولاً:** أن إرث الحق في هذه المسألة فيها تفصيل وليست على إطلاقها، ثم إن من ورثهم استدل بأدلة شرعية، منها نفي العار عن أبيه، وهذا مقصد شرعي<sup>(٤٥)</sup>.

**ثانياً:** أما حد السرقة فإن الأمر مختلف، ذلك أن في السرقة تغليب لحق الله تعالى في ذلك إذا وصلت للسلطان، والدعوى في السرقة تكون للمطالبة بالمسروق أما القطع



فإنه لحفظ المجتمع (حق الله اصطلاحاً)، بخلاف القذف فإنه يكون لنفي العار الذي هو من حقه الخالص والمغلب فيه آنذاك حق العبد.

#### القول الثاني:

إن الحق الغالب في هذا الحد لله تعالى، وفيه حق للعبد، وهو قول الحنفية<sup>(٤٦)</sup>، ورواية عن الإمام أحمد اختارها بعض الأصحاب<sup>(٤٧)</sup>.

#### أدلة هذا القول:

**الدليل الأول:** إن حد القذف كسائر الحدود المغلب فيه حق الشرع؛ وهذا المعنى تجده في جميع الحدود كالزنى والسرقه وشرب الخمر، وكل ما يرجع فساداً إلى المجتمع، وهذا المعنى موجود في القذف؛ لأن مصلحة الصيانة ودفع الفساد يحصل للعمامة بإقامة هذا الحد؛ فلا يجوز العفو فيه لأنه من غير مالكة<sup>(٤٨)</sup>. كما أن في القذف نفي العار الذي هو من حقه الخالص والمغلب فيه آنذاك حق العبد<sup>(٤٩)</sup>.

**الدليل الثاني:** دلالة الإجماع؛ وذلك من وجهين:

**الأول:** أن ولاية الاستيفاء للإمام بالإجماع، ولو كان الحق للمقذوف لكان له الولاية كالقصاص<sup>(٥٠)</sup>.

**الثاني:** أنه ينتصف بالرق، وحق الله هو الذي يحتمل التنصيف؛ لأن حقوق الله تجب جزاءً للفعل، والجزاء يزداد بزيادة الجناية وينقص بنقصانها، والجناية تتكامل بكمال حال الجاني وتتنقص بنقصان حاله، فأما حق العبد فإنه يجب بمقابلة المحل ولا يختلف باختلاف حال الجاني<sup>(٥١)</sup>.

#### ويمكن الإجابة على ذلك:

**أولاً:** أن كونها للإمام لخوف أن يشتد عليه في الضرب بسبب الغيظ.

**ونوقش:** أنه لا معتبر لتوهم التفاوت؛ فإن للزوج أن يعزز زوجته وإن كان ذلك يوهم التفاوت، لكن التعزيز لما كان للزوج حقاً له لا ينظر إلى توهم التفاوت من هذا الوجه وهذا لأن هذه المبالغة إن كان توهمها من صاحب الحق فإنها تتوهم من الجلال أيضاً، مع أن توهم الزيادة لا يمنع صاحب الحق عن استيفاء حقه كتوهم السراية في القصاص<sup>(٥٢)</sup>.

**وأجيب:** أن مقصد الزوج والجلاد التأديب؛ فلا يتوهم الزيادة والشدة، أما السراية فإنها خارجة عن الاقتصاص مما تفارق الشدة في الجلد والضرب. **ثانياً:** أما كونها تنتصف بالرق؛ فلا وجه له وهو تحكم من غير دليل، فإن تنصيف الحد على الرقيق في الحدود عام، وليس لهم مثال. بل بالعكس بأن يوجد حد حقه للعبد على التمام كالسرقة فلا يقا الله بالتنصيف.

**وقد أبطل هذا الاستدلال** ابن العربي بالنكاح أيضاً: فإنه يتشطر بالرق، فلا ينكح العبد إلا اثنين بخلاف الحر فله نكاح أربع في أحد قولي المالكية وهو حق للأدعي فيبطل ما قالوه<sup>(٥٣)</sup>.

**القول الثالث:** أن الحق في هذا الحد للعبد.

وهو قول الجمهور من المالكية<sup>(٥٤)</sup> والشافعية<sup>(٥٥)</sup> والمعتمد عند الحنابلة<sup>(٥٦)</sup>. **أدلة هذا القول:**

**الدليل الأول:** قول ﷺ في الحديث: "إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام"<sup>(٥٧)</sup>. **وجه الدلالة:** أنه ﷺ أضاف العرض إلينا، والحد إنما يجب بتناول العرض، فإذا كان العرض للمقذوف وجب أن يكون ما وجب في مقابلته كما أنه أضاف الدم والمال إلينا، ثم الدم والمال ملك النار، وما وجب في مقابلتهما ملك لنا<sup>(٥٨)</sup>. **الدليل الثاني:** قوله ﷺ: "أيعجز أحدكم أن يكون مثل أبي ضمضم، إذا أصبح قال: اللهم إني تصدقت بعرضي على عبادك"<sup>(٥٩)</sup>.

**وجه الدلالة:** أنه عرضه حقه، والقذف نيل من العرض، وأبو ضمضم استحق المدح على التنازل عن عرضه، والتصدق عن العرض لا يكون إلا بالعفو فيما هو له، عما وجب له فيه وقد مدحه النبي ﷺ عن ذلك<sup>(٦٠)</sup>.

**وأجيب عن هذا الدليل:** ما ذكر أن فيه حق للعبد لا ينفي حق الله تعالى فإذا دلت بعض الأدلة على محض حق الله تعالى، وبعضها على اجتماع الحقين، قلنا بأن المذهب حق الله تعالى مع اعتبار حق العبد فيه أيضاً ليكون العمل بالأدلة كلها ظاهراً؛ ولذا قيدناه بمطالبة المقذوف؛ لأن فيه حقاً له من حيث دفع العار عنه<sup>(٦١)</sup>. **الدليل الثالث:** القياس على القصاص؛ وذلك من وجهين:

**الأول:** أن سبب الحد هو القذف، والقذف جنائية على عرض المقذوف، وعرضه حقه، وفي القصاص بدل العمد القود أو الدية أو الصلح - على اعتباره - وفي الخطأ وشبه العمد الدية، فدل على أن البديل في العمد هو حقه؛ كالقذف.<sup>(٦٢)</sup>

**الثاني:** أنه حق له لا يستوفى إلا بمطالبتة، فيسقط بعفوه كالقصاص<sup>(٦٣)</sup>.

**وأجيب عنه** بما أجيب عن الدليل السابق.

**الدليل الرابع:** أنه فارق سائر الحدود في أنه لا يقام الحد بالمطالبة والدعوى، ومن ثم كان له عدم المطالبة والعفو، وحقوق الله تعالى لا يشترط لإقامتها المطالبة أو الدعوى، ولم يفوض الأمر لأجل التهمة، فالضرب في القذف من أخف الحدود في الشرع، ولو فوض الأمر إليه فربما يقيمه على وجه الشدة بسبب الغيظ ففوض الأمر إلى الإمام دفعا للتهمة لا لأنه حق الله تعالى<sup>(٦٤)</sup>.

**وأجيب عن هذا الدليل** بجوابين:

**الأول:** أن شرط إقامة الدعوى لأن المقذوف يطالب القاذف ظاهراً وغالباً دفعاً للعار عن نفسه، فيحصل ما هو مقصود من شرع الحد كما في السرقة.

**الثاني:** أن حقوق العباد تجب بطريق المماثلة إما صورة ومعنى، وإما معنى ولا صورة لأنها تجب بمقابلة المحل جبراً، والجبر لا يحصل إلا بالمثل ولا مماثلة بين نسبة الزنا وبين ثمانين جلدة لا صورة ولا معنى فلا يكون حقه، وأما حقوق الله تبارك وتعالى فلا يعتبر فيها المماثلة لأنها تجب جزاء للفعل كسائر الحدود<sup>(٦٥)</sup>.

**ونوقش بأمرين:**

**الأول:** أن اعتبار المماثلة مشروط بالإمكان، كما لو قتل بما لا يحل شرعاً لم يجز الاستيفاء بنفس الطريقة.

**الثاني:** لا نسلم بهذه القاعدة، ذلك أنه لا مماثلة بين القذف إلى فيه تهمة بالزنا وبين الجلد، ولا مماثلة بين الدية في القتل وبين النفس<sup>(٦٦)</sup>.

**الدليل الخامس:** من حيث الحكم حد القذف يستوفى بالبينة بعد تقادم العهد ولا يعمل فيه عن الرجوع عن الإقرار وهذا يدل على أنه حق للعبد، ولذا فلا يستوفى إلا بمطالبتة، بخلاف السرقة فإن دعواه تكون للمال دون الحد، كما أن الحد يقام على

المستأمن بالاتفاق، ولا يؤخذ المستأمن في الحدود إلا ما كان من حقوق العباد<sup>(٦٧)</sup>.  
وأجيب عنه بما أجيب عن الدليل الأول: أن فيه حقا للعبد روعي في هذه المسائل<sup>(٦٨)</sup>.

#### الترجيح:

الذي يترجح لدى الباحث أن الحق للعبد، وفيه -كسائر الحدود - حق لله تعالى، لكن حق العبد مغلب ههنا، وهو القول الثالث، ولذلك يفتقر على الصحيح من أقوال أهل العلم إلى المطالبة به كالسرقة<sup>(٦٩)</sup>، لكن إن تم رفعه إلى الإمام ليس له حق الرجوع أو التنازل، كما سيأتي.

وعلى كل فهذه المسألة وإن كان لها أثر في التنازل -كما سيأتي- إلا أنه ليس من لازم القول بأنه حق للعبد أن يجوز له التنازل إذا رفعه إلى الإمام.

### المبحث الثالث

#### العفو أو الصلح عن القاذف

صرح كثير من الفقهاء بأن مبنى الخلاف في هذه المسألة: هل حد القذف حق لله تعالى أو حق للعبد<sup>(٧٠)</sup>، وقد اتفق الفقهاء الأربعة على أن للمقذوف التنازل عن طلب حد القذف قبل وصوله للقاضي<sup>(٧١)</sup>.

أما الجمهور فلأنه حق له، يجوز العفو فيه. وأما الحنفية؛ فلأن الحد لا يثبت إلا بعد صدور الحكم من القاضي، وقبل ذلك لا يكون حداً؛ ولأن الحد لا يقام إلا بالمطالبة والدعوى، وهنا لا مطالبة<sup>(٧٢)</sup>.

ثم اختلف القائلون بالجواز بعد إقامة الدعوى هل يصح التنازل قبل صدور الحكم وقبل التنفيذ أم لا<sup>(٧٣)؟</sup>، في هذه المسألة قولان:

#### القول الأول:

لا يصح العفو إذا ثبت بالحجة عند القاضي القذف، وهو رأي الحنفية<sup>(٧٤)</sup> وقول لإمام مالك<sup>(٧٥)</sup> ورواية عن الإمام أحمد اختارها بعض الأصحاب<sup>(٧٦)</sup>.

#### القول الثاني:

يصح العفو مطلقاً، وهو قول للإمام مالك<sup>(٧٧)</sup> ورأي الشافعية<sup>(٧٨)</sup> والمعتمد عند

الحنابلة<sup>(٧٩)</sup>.

**ومبنى الخلاف** كما سبق في مسألة الحق في القذف، فإن كانت لله فلا عفو له لأنه يعفو فيما ليس له، وإن كان الحق له فله العفو<sup>(٨٠)</sup>.

**وأدلة المسألة** هي ذاتها أدلة القولين الثاني والثالث في المسألة السابقة، وبقي دليل الإمام مالك رحمه الله في أنه لا يصح العفو إذا بلغ السلطان إلا أن يريد ستراً لنفسه، وذلك لأمر:

**الأول:** أن الحد إذا بلغ السلطان غلب فيه جانب الله، فإن الإمام أو القاضي هو نائب الله في أرضه<sup>(٨١)</sup>.

**الثاني:** أنه إن أراد ستراً لئلا ينتشر القول عنه ذلك، أو خوفاً من أن تثبت التهمة في حقه<sup>(٨٢)</sup>.

**الترجيح:**

والذي يترجح لي والله أعلم القول بأن المطالبة بالحد إذا بلغت الإمام فلا يجوز له التنازل مطلقاً، وذلك قياساً على السرقة، فكلاهما عقوبتان محددتان، والسرقة النص فيها واضح، بل السرقة أقل من القذف، حيث إنها حق مالي في الأساس بخلاف القذف فهي تعرض للعرض وهو أعلى شأنًا، وفي السرقة المسروق منه يطالب بإعادة ما سرق منه، ومتى ما ثبت له ذلك، أقام السلطان عليه حد السرقة؛ كما حصل نصاً في قصة صفوان السابقة التي جاء فيها قوله ﷺ: "هلا قبل أن تأتيني به"، فإن الصحابي لم يقصد إقامة الحد بل إعادة المسروق، وهذا ظاهر من أنه لم يرد قطع يده حيث قال: "هي له يا رسول الله"، ولم ينفع هذا التملك في درء الحد عنه، وعليه فإن القذف إذا وصل أمره إلى القاضي لا يجوز التنازل عنه مطلقاً.

#### المبحث الرابع

##### الصلح<sup>(٨٣)</sup> في حق القذف بعوض مالي

اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في هذه المسألة إلى قولين:

**القول الأول:**

لا يصح الصلح في حد القذف، وهو قول الجمهور من الحنفية<sup>(٨٤)</sup>

### أدلة القول الأول:

١- إنه إن كان الله تعالى، لم يكن له أن يأخذ عوضه، لكونه ليس حقاً له، فأشبهه حد الزنا والسرقة، وإن كان حقاً له، لم يجز الاعتياض عنه، لكونه حقاً ليس بمالي، ولهذا لا يسقط إلى بدل، بخلاف القصاص.

٢- وذكروا أن القاعدة: ألا يعتاض بالمال إلا عن المال أو ما يؤول إليه، والعرض ليس بمال ولا بدل له حتى يتم الصلح إلى بدل؛ بخلاف القود فإنه قد يؤول إلى المال عند تعذر الاستيفاء فيجوز إسقاطه بمال عن طريق المصالحة كحق الرد بالعيب<sup>(٨٨)</sup>، جاء في ذلك أن: "المقرر أنه لا يصح الاعتياض بالمال إلا عن المال أو ما يؤول إلى المال، وأن الإنسان كما يجوز له أن يلتزم العوض لينتبه له الملك، يجوز أن يأخذ العوض، ليبطل ملكه أو حقه المتقرر، وأنه لا يحل له أخذ العوض عن الحق إذا لم يكن ملكاً ولا حقاً متقراً. أما الحق الذي ليس بمتقرر، فلا يجوز الاعتياض عنه، هذا رأي أكثر الحنفية المتقدمون منهم والمتأخرون"<sup>(٨٩)</sup>، "وفي جميع الأحوال لا يجب المال؛ لأنه إذا لم يصح الإسقاط كان أخذاً للمال بلا مقابل وإذا صح الإسقاط كان إسقاطاً لحق الخصوم وهو حق مجرد لا يصح أخذ العوض عنه. فأخذ المال في الحاليين بغير حق وأكل لأموال الناس بالباطل وهو حرام"<sup>(٩٠)</sup>.

ويمكن الإجابة عليه: أن القاعدة التي ذكرتم غير مطردة، فقد أتفق الجميع على جواز أخذ المال على الطلاق، ولا خلاف أن الطلاق في الأصل ليس بمال، وأنه ليس للزوج أن يلزم زوجته مالا عن طريق بغير رضاها<sup>(٩١)</sup>.

الدليل الثاني: أن حد القذف شرع لتتزيه العرض عن هذا الوصف الشنيع، فلا يجوز أن يعتاض عن عرضه بمال<sup>(٩٢)</sup>.

### القول الثاني:

يصح الصلح في حد القذف والاعتياض عنه بمال، وهو قول بعض المالكية كسحنون وأشهب<sup>(٩٣)</sup>، وبعض الشافعية كأبي إسحاق<sup>(٩٤)</sup>، ووجه في مذهب الحنابلة<sup>(٩٥)</sup>. وينسب للشافعية ولأبي يوسف من الحنفية<sup>(٩٦)</sup>.

**دليل القول الثاني:** أنه حق، ولا فرق بين بدنه وعرضه<sup>(٩٧)</sup>، والقاعدة عند أشهب: (الحدود لا يشرع فيها العفو)<sup>(٩٨)</sup> أي ما جاز فيه العفو جاز فيها الصلح<sup>(٩٩)</sup>.  
**الترجيح:**

والذي يظهر لي والله أعلم هو عدم جواز الاعتياض، لأن المطالبة بالحد إذا وصلت للإمام فليس له التنازل عنها، قياساً على السرقة، بجامع أن كليهما عقوبة مقدرة شرعاً "حد".

#### **المسألة الخامسة: سقوط الحد إذا صالح المذدوف القاذف.**

يرى الجمهور أنه يسقط فيما يرى الحنفية عدم سقوطه، بناء على رأيهم في أن الحق في القذف لله تعالى وعليه ففي المسألة قولان:  
**القول الأول:**

أنه لا يسقط إذا ثبت عند القاضي؛ إلا لأمر خارج كقوله: لم يقذفني. أو كذب شهودي، وهو قول الحنفية<sup>(١٠٠)</sup> والمالكية ورواية عن الإمام أحمد<sup>(١٠١)</sup>.  
**دليل القول الأول:** أن الحق لله، ولا يصح العفو أصالة فضلاً عن سقوطه بالصلح<sup>(١٠٢)</sup>.

#### **القول الثاني:**

أنه يسقط، وهو رأي الشافعية<sup>(١٠٣)</sup> والحنابلة<sup>(١٠٤)</sup>.  
وأصل المسألة مبني على الحق في القذف، والروايتين عن الإمام أحمد مبنية على ذلك.

**دليل القول الثاني:** أن في الصلح تضمن لعفو المذدوف عن القذف<sup>(١٠٥)</sup>.  
**ويمكن الإجابة عنه:** أن هذا التضمن غير صريح ولا يمكن إسقاط حق بمثله.  
**الترجيح:**

وبناء على ما سبق ترجيحه من أن الحد لا يسقط إذا طالب به عند القاضي، فيكون ما بني عليه من التنازل باطل شرعاً، والله تعالى أعلم.

#### **خاتمة البحث والتوصيات:**

أحمد الله تعالى على ما تفضل وأنعم، وأسأله تعالى أن يعين على الحق

والخير، وأن يسهل دروب العلم النافع والعمل الصالح، وأن يستعملنا في طاعته، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يبارك فيها، وأن تكون من العمل الذي لا ينقطع أجره بعد الموت، ثم إن هذا البحث المتواضع، قد أثمر هذه النتائج:

١. أن الحق في القذف للعبد، وفيه -كسائر الحدود- حق لله تعالى، لكن حق العبد مغلب ههنا، ولذلك يفتقر على الصحيح من أقوال أهل العلم إلى المطالبة به.
٢. إذا طالب بالحد عند الإمام أو القاضي فليس له حق الرجوع أو التنازل سواء بعوض أم لا.

٣. لو صالح المقذوف القاذف قبل أو بعد المطالبة فليس لها أثر في إقامة الحد. وأوصي نفسي وإخواني المسلمين جميعاً بصيانة ألسنتهم وتصفية قلوبهم، وأن يحفظ علينا أمننا وإيماننا، وأن يجمعنا على كلمة التقوى، كما أوصي بالاهتمام بمسائل حد القذف خاصة مع تقلت اللسان أحياناً ومع توسع وسائل الاتصال وازدياد رقعة الشتم والسب.

فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

#### هوامش البحث:

- (١) الآية ١٤ من سورة الملك.
- (٢) الآية ٤ من سورة النور.
- (٣) أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأخرجه الترمذي، وقال حسن صحيح . (المستدرک ٤٤٧/٢، سنن الترمذي ١١/٥).
- (٤) ص ٣٥٢
- (٥) ينظر: مغني المحتاج (١٥٥/٤)، الإنصاف (١٦٧/٢٦).
- (٦) من الآية الأولى من سورة الطلاق.
- (٧) ينظر: مغني المحتاج (١٥٥/٤)، نهاية المحتاج (٤٣٥/٧).
- (٨) ص ٨٧٩
- (٩) ص ١٠٩٠
- (١٠) ص ٧٢١
- (١١) ص ١٦٦٤



- (١٢) ٤٢١ وفي آخره قال: "والرماء الزيادة، وقد قلنا إن اشتقاق ذلك من الباب لأنه يتراعى إلى فوق" والرماء هو الربا في لغة كما في الحديث "إياكم والرماء".
- (١٣) من الآية ٤ من سورة النور.
- (١٤) ينظر: منح الجليل (٥٠٢/٤)، وتراجع الآثار في مصنف ابن أبي شيبة (٥٧٠/٦).
- (١٥) ينظر: للباب (١٩٥/٣)، الدر المختار (٥٥/٦).
- (١٦) ينظر: حدود ابن عرفه مع شرحها للرصاع (٦٤٢/٢)، منح الجليل (٥٠٢/٤).
- (١٧) (٩٠/١٢).
- (١٨) ينظر: مغني المحتاج (١٥٥/٤).
- (١٩) ينظر: المغني (٣٨٣/١٢)، المبدع (٨٣/٩).
- (٢٠) ينظر مثلاً: بدائع الصنائع (٥٠٣/٥)، حدود ابن عرفه مع شرحها للرصاع (٦٤٣/٢)، روضة الطالبين (٣٢٥/٨)، مغني المحتاج (١٥٥/٤).
- (٢١) المقاييس في اللغة (٢٤٤).
- (٢٢) ينظر: تاج العروس (١٦٧/٢٥).
- (٢٣) المدخل إلى نظرية الالتزام العامة (١٩) ..
- (٢٤) ينظر: المدخل إلى نظرية الالتزام العامة (١٩-٢٠).
- (٢٥) عند القرافي في الفروق كلام جميل في تحديد ذلك وتعقبه ابن حسين في تهذيبه (١٥٧/١).
- (٢٦) موسوعة جمال عبد الناصر (٢٦٩/٥-٢٧٠) وفي تتمته تمثيل بالزنى وشرب الخمر تراجع للاستزادة ومن الآثار المترتبة على ذلك عند الحنفية أن حد الزنى والشرب لا يشترط في إقامته الخصومة؛ لأنها حقوق خالصة لله تعالى بخلاف السرقة فإنها في الابتداء حق للعبد فلا بد أن تحركها الدعوى لذا اشترطوا في إقامته الخصومة لأنها حقوق خالصة لله تعالى بخلاف السرقة فإنها في الابتداء حق للعبد فلا بد أن تحركها الدعوى لذا اشترطوا الدعوى في إقامة الحد، وأوضح منه القذف كذلك مثل السرقة. يراجع للاستزادة: المبسوط (١٠٩١١/٩)، موسوعة جمال (٢٧٠-٢٧١/٨).
- (٢٧) ينظر: الذخيرة (١١٠١١/١٢).
- (٢٨) ويبدو لي والله أعلم أن تقدير هذا راجع للحاكم، وإذا كان كذلك تنضبط المسألة وتكون متغيرة في كل زمان ومكان وحال.
- (٢٩) في المطبوع جداً بالجيم وهو خطأ فيما بدا لي.
- (٣٠) موسوعة جمال عبد الناصر (٣٦٩٢٧٠/٨) وفي تتمته تمثيل بالزنى وشرب الخمر تراجع للاستزادة ومن الآثار المترتبة على ذلك عند الحنفية أن حد الزنى والشرب لا يشترط في إقامته الخصومة لأنها حقوق خالصة لله تعالى بخلاف السرقة فإنها في الابتداء حق للعبد فلا بد أن تحركها الدعوى لذا اشترطوا الدعوى في إقامة الحد، وأوضح منه القذف كذلك مثل السرقة، يراجع المبسوط (١٠٩١١/٩)، موسوعة جمال (٢٧٠-٢٧١/٨) للاستزادة.

- (٣١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (١٧٧/١٢)، بداية المجتهد (٥٤١/٢).
- (٣٢) ذكر في الحاوي الكبير أنها خمسة (١١/١٤)، والذي ظهر لي أنها تعود إلى الثلاثة الرئيسية.
- (٣٣) الفروق (١٤٠/١)
- (٣٤) ينظر: المحلى (٢٨٨/١١).
- (٣٥) ينظر: المحلى (٢٨٨/١١).
- (٣٦) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٢/٥)، حاشية ابن عابدين (٦٦/٥)، بداية المجتهد (٥٤١-٥٤٢) الذخيرة (١١٠١١١/١٢)، الفروق (١٤٠/١).
- (٣٧) رواه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب فيمن سرق من حرز برقم (٤٣٩٤) وغيره، وصححه الألباني كما في إرواء الغليل (٣٤٥/٧).
- (٣٨) ينظر: المحلى (٢٨٩/١١).
- (٣٩) الحديث بهذا اللفظ ذكره ابن حزم في المحلى (٢٨٩/١١)، والإمام أحمد رواه في مسنده برقم ٢٤٠١٣ (١٣/٤٠) وحسن إسناده محققو المسند، وذكره ابن كثير في تفسيره (٥٠٧/٥)، وأصل القصة دون هذا الشاهد في البخاري ومسلم.
- (٤٠) ينظر: المحلى (٢٨٩/١١).
- (٤١) ينظر: المحلى (٢٨٧/١١).
- (٤٢) ينظر: المحلى (٢٨٩/١١).
- (٤٣) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٤٨/٢٨).
- (٤٤) ينظر: المحلى (٢٨٩/١١).
- (٤٥) ينظر: مجمع الأنهر (٦٠٦/١)، منح الجليل (٢٨٨-٢٨٩)، أسنى المطالب (٣٧٥/٣)، الفروع (٩٤/٦)
- (٤٦) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٢/٥)، حاشية ابن عابدين (٦٦/٥).
- (٤٧) ينظر: الفروع (٣٧٤/٣)، شرح الزركشي (٣٠٩/٦)، المبدع (٨٤/٩)، الكافي (٤١١/٥)، كشف القناع (٣٠١٠/٩).
- (٤٨) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٣/٥)، موسوعة جمال (٢٧٢/٨).
- (٤٩) موسوعة جمال (٢٧٢/٨)، وذكر نقلاً فيها عن الخانية في المذهب الحنفي: "جاء في الخانية: (رجل قذف محصنة وأراد حد القذف فصالحة القاذف على دراهم مسماة أو على شيء آخر على أن يعفو عنه ففعل لم يجز الصلح حتى يجب المال وهل يسقط الحد؟ إن كان ذلك قبل أن يرفع الأمر إلى القاضي بطل الحد وإن كان ذلك بعد ما رفع إلى القاضي لا يبطل الحد...والمراد من الرفع الوصول إلى الحاكم والثبوت عنده بالدليل..."
- (٥٠) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٣/٥)، موسوعة جمال (٢٧٢/٨).
- (٥١) ينظر: المبسوط (١١٠/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٣/٥).
- (٥٢) ينظر: المبسوط (١١٠/٩).

- (٥٣) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٤٣٣/٣).
- (٥٤) ينظر: المحلى (٢٨٧/١١).
- (٥٥) ينظر: روضة الطالبين (٣٢٥/٨)، تكملة المجموع (١٤٧/٢٢).
- (٥٦) ينظر: المغني (٣٨٦/١٢)، الفروع (٣٧٤/٣)، شرح الزركشي (٣٠٩/٦)، المبدع (٨٤/٩)، الكافي (٤١١/٥)، كشف القناع (٣٠١٠/٩)، الروض المربع (٣٣٢/٧).
- (٥٧) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، برقم: (١٦٥٢).
- (٥٨) ينظر: المبسوط (١١٠/٩)، وينظر أيضاً: تكملة المجموع (١٢٧/٢٢).
- (٥٩) الحديث ضعيف كما في إرواء الغليل للألباني (٣٢/٨)، وقال في الفروع (٣٧٤/٣): "فلا تعرف صحته، ويحمل على إسقاط حق واحد، وإن أعلمه ولم يبينه فإبراء من مجهول، وفي الغنية لا يكفي الاستحلال المبهم".
- (٦٠) ينظر: الكافي لابن قدامة (٤١١/٥)، تكملة المجموع (١٢٨/٢٢)، وذكره السرخسي في المبسوط (١٠٩/٩).
- (٦١) ينظر: اللباب (١٩٥/٣)، المبسوط (١١٠/٩)، بدائع الصنائع (٤٩٧/٥).
- (٦٢) ينظر: الكافي لابن قدامة (٤١١/٥)، وذكر في بدائع الصنائع (٥٢٢/٥).
- (٦٣) ينظر: تكملة المجموع (١٢٨/٢٢)، الشرح الكبير للمقدسي (٣٥٧/٢٦)، وذكر في بدائع الصنائع (٥٢٢/٥).
- (٦٤) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٢/٥).
- (٦٥) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٢/٥).
- (٦٦) ينظر: المبسوط (٩٣/٢٦)، وينظر أيضاً: أسباب سقوط العقوبة (ص ١٣٤).
- (٦٧) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٢/٥).
- (٦٨) ينظر: المبسوط (١١٠/٩).
- (٦٩) ينظر: المبسوط (١٣٩/٩)، المدونة (٣٦٣/٢)، التاج والإكليل (٤٦١/٥-٤٦٢)، الأم (٣٠٤-٣٠٣/٥)، الحاوي الكبير (١١٠/١٤-١٣)، المغني (٣٨٦/١٢)، جاء في أحكام القرآن للجصاص (٣٩٩-٣٩٨/٣): "وقد اختلف في إقامة حد القذف من غير مطالبة المقذوف، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد والأوزاعي والشافعي: "لا يحد إلا بمطالبة المقذوف". وقال ابن أبي ليلى: "يحد الإمام، وإن لم يطالب المقذوف" وقال مالك: "لا يحد الإمام حتى يطالب المقذوف إلا أن يكون الإمام سمعه يقذف فيحده إذا كان مع الإمام شهود عدول". قال أبو بكر: حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا سليمان بن داود المهري قال: أخبرنا ابن وهب قال: سمعت ابن جريج يحدث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص "أن رسول الله ﷺ قال: تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب"، فثبت بذلك أن ما بلغ النبي ﷺ من حد لم يكن يهمله ولا يقيمه، فلما قال لهلال بن أمية حين قذف امرأته بشريك ابن سحماء: "انتهني بأربعة يشهدون وإلا فحد في ظهرك" ولم

يحضر شهوداً ولم يحده حين لم يطالب المَقْذوف بالحد، دل ذلك على أن حد القذف لا يقام إلا بمطالبة المَقْذوف. ويدل عليه أيضاً ما روي في حديث زيد بن خالد وأبي هريرة في "قصة العسيف، وأن أبا الزاني قال: إن ابني زنى بامرأة هذا، فلم يحده النبي ﷺ بقذفها وقال: اغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها". ولما كان حد القذف واجباً لما انتهك من عرضه بقذفه مع إحصائه وجب أن تكون المطالبة به حقا له دون الإمام، كما أن حد السرقة لما كان واجباً لما انتهك من حرز المسروق وأخذ ماله لم يثبت إلا بمطالبة المسروق منه، وأما فرق مالك بين أن يسمعه الإمام أو يشهد به الشهود فلا معنى له؛ لأن هذا إن كان مما للإمام إقامته من غير مطالبة المَقْذوف فواجب أن لا يختلف فيه حكم سماع الإمام وشهادة الشهود من غير سماعه. وفي المغني لابن قدامة (٣٨٦/١٢): "...قال: (إذا طالب المَقْذوف، ولم يكن للقاذف بيعة) وجملته أن يعتبر لإقامة الحد بعد تمام القذف بشروطه شرطان؛ أحدهما: مطالبة المَقْذوف؛ لأنه حق له، فلا يستوفى قبل طلبه، كسائر حقوق..."

(٧٠) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٢٩/٥)، حاشية ابن عابدين (٦٦/٥)، بداية المجتهد (٥٤١/٢-٥٤٢).

(٧١) هذا التحرير مع عدم مراعاة قول ابن حزم الظاهري؛ لذا قيل: الفقهاء الأربعة؛ لأنه يصحح العفو مطلقاً ولا يعتبر المطالبة به شرطاً لإقامة الحد (ينظر: السياسة الشرعية ٢٠٧ ونقل ذلك عنه في المبدع ٤٨/٩، كشاف القناع (٣٠١١/٨)).

(٧٢) الحنفية يقولون: (الأفضل للمَقْذوف أن يترك الخصومة لأن فيها إشاعة الفاحشة والعفو عن الخصومة والمطالبة التي هي شرطها من الفضل والكرامة وقد قال تعالى "وأن تغفوا أقرب للتقوى ولا تتسوا الفضل بينكم" البقرة: ٢٣٧، وإذا رفع الأمر إلى القاضي يستحسن للقاضي أن يقول قبل الإتيان بالبيعة أعرض عن هذا لأنه ندب إلى الستر والعفو) ينظر: المبسوط (١١/٩)، بدائع الصنائع (٥٢١/٥) وموسوعة جمال (٢٧١/٨).

(٧٣) من المسائل المهمة ههنا: هل تجوز الشفاعة في التنازل عن إقامة حد القذف؟، المسألة مبنية على جواز العفو على المَقْذوف وللمسألة ثلاث حالات: الأولى: بعد وصولها للقاضي وقيام البيعة على ذلك أي ثبوت الحد: فعند الحنفية لا تسوغ الشفاعة؛ لعموم قوله ﷺ: "أتشفع في حد من حدود الله؟"؛ ولأن الحد وجب على الجاني وقد قال ﷺ لصفوان لما تصدق على السارق بردائه الذي سرقه "فهلا قبل أن تأتيني؟"، ووافق هذا الرأي ابن حزم كما في المحلي (٢٨٨/١١): باعتبار أن حد القذف حق لله تعالى ولا مدخل للمَقْذوف فيه أصلاً ولا عفو. وذكر في ذلك أثراً عن عمر بن الخطاب ﷺ: "لا عفو في الحدود شيء منها بعد أن تبلغ الإمام فإن إقامتها من السنة". أما الشافعية فإن الأمر مختلف في حد القذف فيجوز العفو فيه ولو بعد الترافع إلى الإمام وصدور الحكم بالحد وقبل التنفيذ؛ لأنه حق خالص للعبد، فهو جناية على عرضه، وعرضه حقه، والحد بدل حقه فله العفو قياساً على القصاص. وللمالكية قول بالتفصيل: فلا يصح العفو عن الحد إلا أن يريد المَقْذوف الستر على نفسه. الثانية: بعد

وصولها للقاضي وعدم قيام البينة (وقت الترافع): جائز اتفاقاً، وقد صرح الطحاوي الحنفي أنه تجوز الشفاعة في الحد بعد الوصول إلى القاضي وقبل الثبوت عنده. ينظر: موسوعة جمال (٢٧٢/٨). الثالثة: قبل الترافع أمام القاضي: جائز اتفاقاً تجوز الشفاعة؛ لأن وجوب الحد لم يثبت بمجرد الفعل بل لابد من ثبوته عند القاضي ويروى أن جماعة شكوا لصاً ليرفعوه إلى عثمان رضي الله عنه فتلقاهم الزبير رضي الله عنه فشفع فيه فقال: إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع، وهذا فعل الصحابة رضي الله عنهم عملاً بقوله تعالى: "خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين"؛ ولأنه من قبيل الستر المرغوب فيه في الإسلام، وهو أدعى لتوحيته ينظر: السياسة الشرعية لابن تيمية (٦٩).

(٧٤) ينظر: المبسوط (١٠٩/٩)، بدائع الصنائع (٥٢٢/٥)، حاشية ابن عابدين (٦٦/٥)، ويذكر في القائلين بهذا القول (إجمالاً) ابن جزم الظاهري كما سبق.

(٧٥) ينظر: المدونة (٥٣٠/٤) وجعل هذا القول هو المرجوع إليه، مواهب الجليل (٣٠٥/٦)، وقيد هذا القول إذا أراد المقذوف الستر على نفسه (بداية المجتهد ٥٤/٢) وفيه: لأنه جعله حقاً وفيه حق للآدمي فإذا وصل للإمام كان غلب حق الله لأنه خليفة الله في أرضه، وقياساً على الآثار الواردة في السرقة، وفي الذخيرة ١٠٩/١٢: (وفي التنبيهات: في العفو عن القاذف ثلاثة أقوال: يجوز وإن بلغ الإمام، ويمتنع إن لم يبلغ الإمام، ويمتنع إذا بلغ الإمام أن يريد ستره، وقيل إن أراد ستره لا يختلف في جوازه، وعلى المنع مطلقاً يقوم به بعد العفو)، وقوانين ابن جزى (٣٧٥). (٧٦) ينظر: الفروع (٣٧٤/٣)، شرح الزركشي (٣٠٩/٦)، المبدع (٨٤/٩)، الكافي (٤١١/٥)، الإنصاف (٣٤٩/٢٦).

(٧٧) ينظر: المدونة (٥٣٠/٤)، بداية المجتهد (٥٤١/٢)، القوانين (٣٧٥).

(٧٨) ينظر: تكملة المجموع (١٢٧١٢٨/٢٢).

(٧٩) ينظر: المغني (٣٨٦/١٢)، الفروع (٣٧٤/٣)، شرح الزركشي (٣٠٩/٦)، المبدع (٨٤/٩)، الكافي (٤١١/٥)، كشف القناع (٣٠١٠/٩)، الروض المربع (٣٣٢/٧).

(٨٠) جاء في البيان والتحصيل (٢٨٩/١٦-٢٩١): "ولا اختلاف في أن القذف حق للمقذوف، وإنما اختلف هل يتعلق فيه حق لله تعالى أم لا؟ على الثلاثة الأقوال التي ذكرناها، وقد قال عبد الوهاب في المعونة: اختلف عن مالك في حد القذف هل هو من حقوق الله تعالى، أو من حقوق الآدميين، وفائدة ذلك أنه إن كان من حقوق الله فلا يجوز العفو عنه بعد بلوغه إلى الإمام، وإن كان من حقوق الآدميين جاز العفو عنه، والصحيح أنه من حقوق الآدميين بدليل أنه يورث عن المقذوف وحقوق الله تعالى لا تورث، ولأنه لا يستحق إلا بمطالبة الآدمي، والله أعلم، هذا نص قوله في المعونة، وفيه نظر فالصحيح ما ذكرناه."

(٨١) ينظر: الذخيرة (١١٠-١١١).

(٨٢) ينظر: منح الجليل (٥١٥/٤).

(٨٣) يعبر الفقهاء عن هذه المسألة بالصلح وأحياناً بالاعتياض ومرادهم بالصلح إي إلى بدل،

- ينظر: المبسوط (٩/٢١، ٩/١٠٩)، ومحل هذه المسألة: إما الصلح في باب الصلح عن الحقوق المعنوية التي ليس لها بدل ولا تؤول إلى مال ويمثلون لها بالشفعة والخيار وحد القذف، وإما في أواخر كلامهم عن حد القذف، وإما في أواخر كلامهم عن حد القذف، وكثير من الكتب الفقهية لم تتكلم عن المسألة فضلاً عن التفضيل فيها.
- (٨٤) ينظر: بدائع الصنائع (٥/٥٢٢)، البحر الرائق (٥/٣٩٤٠)، تبين الحقائق (٣/٢٠٣٢٠٤)، رد المحتار (٥/٦٦)، ويدرج في القائلين بهذا القول (إجمالاً) ابن حزم الظاهري كما سبق.
- (٨٥) ينظر: مواهب الجليل (٦/٣٠٥)، تبصرة الحكام (٢/٤٩).
- (٨٦) ينظر: أسنى المطالب (٤/١٣٦)، الأحكام السلطانية (٣٧٩).
- (٨٧) ينظر: المغنى (٧/٣٠)، كشف القناع (٥/١٦٣٢).
- (٨٨) ينظر: المبسوط (٩/٢١)، تكملة المجموع (١١/٣٦٣)، المغني (٧/٣٠٣١).
- (٨٩) موسوعة جمال (٨/٢٥٥٢٥٦)، وينظر: كشف القناع (٥/١٦٣٢).
- (٩٠) موسوعة جمال (٨/٢٧٣).
- (٩١) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (١/٢١٩).
- (٩٢) ينظر: مواهب الجليل (٦/٣٠٥)، المغني (٧/٣٠٣١).
- (٩٣) ينظر: الذخيرة (٧/٣٢٥)، وفيها: "وقال في الكتاب لا أرى الصلح على القذف، لأن الحدود التي هي فيه إذا بلغت السلطان لا يعفي عنها ولا يصلح فيها الصلح على مال انتهى بها للسلطان، قال صاحب التنبهات: قال سحنون: بل يجوز الصلح، قال فضل: ويكون فيه الشفعة قبل انتهائه على أحد الأقوال في جواز العفو بعد بلوغ السلطان، قال حمديس: لا فرق بين حقوق بدنه وعرضه، وإن منعت مكارم الأخلاق من ثمن العرض، وقال أشهب: الحدود التي لا يشرع فيها العفو، كالسرقة والزنا وما عفى فيه صولح فيه لأنه حق، فيتمكن من التصرف فيع العفو فيتصرف بالعوض كإبراء الدين...". وينظر أيضاً: تبصرة الحكام (٢/٤٩).
- (٩٤) جاء في تكملة المجموع (١١/٣٦٣): "نظر القاضي حسين وغيره هذه المسألة (جواز إسقاط الخيار إلى بدل) بحق الشفعة لا تصح المصالحة عنه على أصح الوجهين، خلافاً لأبي إسحاق المرزوي، وقد عرفت ما فيه. قال القاضي حسين: وقال أبو إسحاق: ثلاث مسائل أخالف فيها أصحابي، حد القذف، وحق الشفعة، ومقاعد الأسواق، أجوز الصلح عنها، ومنعها سائر الأصحاب لأنها ليست بمال وإنما يصح الاعتياض عما هو مال، فإما إذا كان حقاً مجرد فلا. انتهى. وقد عرفت أن جواز المصالحة هنا أولى من جوازها في المسائل الثلاث للفرق المذكور...".
- (٩٥) ينظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/٤٨٣٤٨٤) وفيه: "قال أصحابنا ولا يجوز أن تأخذ الزوجة عوضاً عن حقها من المبيت وكذا الوطء ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه. قال أبو العباس: وقياس المذهب عندي جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره لأنه إذا جاز للزوج أن يأخذ العوض عن حقه منها جاز لها أن تأخذ العوض عن حقها منه لأن

كلا منهما منفعة بدنية. وقد نص الإمام أحمد في غير موضع على أنه يجوز أ، تبذل المرأة العوض ليصير أمرها بيدها، ولأنها تستحق الزوج كما يستحق الزوج حسبها وهو نوع من الرق فيجوز أخذ العوض عنه وقد تشبه هذه المسألة الصلح عن الشفعة وحد القذف...". وفي الفروع لا بن مفلح (٣/٣٨٩): "وذكر في مجلس الوزير ابن هبيرة مثله فاتفق الوزير والعلماء على شيء وخالفهم فقيه مالكي، فقال الوزير: أحمال أنت؟ الكل يخالفونك وأنت مصر، ثم قال الوزير: ليقُل لي كما قلت له فما أنا إلا كأحدكم، فضج المجلس باليكاء. وجعل المالكي يقول: أنا الأولى بالاعتذار، والوزير يقول: القصاص، فقال ليوسف الدمشقي الشافعي وقد تولى درس النظامية: إذ أبي القصاص فالفداء. فقال الوزير: له حكمه، فقال يوسف الدمشقي الشافعي وقد تولى درس النظامية: إذ أبي القصاص فالفداء الوزير: له حكمه، فقال الرجل: نعمك على كثيرة. قال: لا بد، قال: على دين مائة دينار. فقال الوزير: يعطي مائة لإبراء ذمته، ومائة لإبراء ذمتي. ذكره ابن الجوزي في تاريخه، فدل على موافقته، وقد يؤخذ الصلح بمال على حق آدمي كحد قذف وسب...".

(٩٦) ينظر: بدائع الصنائع (٥/٥٢٢) وفيه ما نصه: "وأما حد القذف إذا ثبت بالحجة فكذلك عندنا لا يجوز العفو عنه والإبراء والصلح، وكذلك إذا عفا المقذوف قبل المرافعة أو صالح على مال فذلك باطل ويرد بدل الصلح وله أن يطالبه بعد ذلك. وعند الشافعي رحمه الله يصح ذلك كله، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله" وعند الرجوع لكتب الشافعية نجد أنهم يصرخون بجواز العفو دون الصلح وقد نص بعض الشافعية على أن الصلح لا يجوز كما سبق، وكذا يبدو لي من نسبة الكلام لأبي يوسف ففي المبسوط ذكر أن الكلام في العفو والسقوط (٩/١٠٩) وسكت عن الباقي فانه أعلم.

(٩٧) وهذا ما جاء في الاستدلال بأن له العفو في الدليل الأول من أدلة القول الثاني بحديث: "إن دمائكم وأموالكم وأعراضكم" وفيه أن الجميع سواء فكما أن المال والدم قد يعفي عنه فكذا العرض، ينظر: تكملة المجموع (٢٢/١٢٨)، ويقال هنا: كما أن المال والدم (القصاص) يعتاض به إلى مال كما في قولهم فكذا هنا - ولم أجد هذا الاستدلال فيما اطلعت عليه.

(٩٨) ينظر: الذخيرة (٧/٣٢٥).

(٩٩) ينظر: تبصرة الحكام (٢/٤٩).

(١٠٠) ينظر: المبسوط (٩/١٠٩)، حاشية ابن عابدين (٥/٦٦).

(١٠١) ينظر: المغني (٧/٣٠٣١).

(١٠٢) ينظر: المبسوط (٩/١٠٩)، حاشية ابن عابدين (٥/٦٦).

(١٠٣) ينظر: أسنى المطالب (٤/١٣٦).

(١٠٤) ينظر: المغني (١٢/٣٨٦)، الفروع (٣/٣٧٤)، شرح الزركشي (٦/٣٠٩)، المبدع (٩/٨٤)،

الكافي (٥/٤١١)، كشاف القناع (٩/٣٠١٠)، (٥/١٦٣٢).

(١٠٥) ينظر: حاشية الرملي على أسنى المطالب (٤/١٣٦).

### فهرس المراجع والمصادر:

١. الأحكام السلطانية، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ..
٢. أحكام القرآن، لأبي بكر بن أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٣. أحكام القرآن، لمحمد بن عبد الله بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ..
٤. إرواء الغليل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٥. أسنى المطالب شرح روض الطالب، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي.
٦. الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ..
٧. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرداوي الحنبلي، تحقيق: للدكتور عبد الله التركي وللدكتور عبد الفتاح الحلوة، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
٨. البحر الرائق، لزين العابدين إبراهيم بن نجيم الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
٩. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، راجعه عبد الحليم محمد عبد الحليم، دار التوفيق النموذجية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ..
١٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد درويش، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
١١. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لابن رشد الجد، تحقيق أحمد الشرقاوي و د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، دار الهداية، ١٣٨٥هـ..
١٣. التاج والإكليل شرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق المالكي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ. (مطبوع مع مواهب الجليل).
١٤. تبصرة الحكام، لابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٥. تبیین الحقائق، لأبي محمد عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
١٦. تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، تحقيق أ.د. حكمت بن بشير ياسين، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
١٧. تكملة المجموع، لمحمد نجيب المطيعي (مع المجموع). الطبعة الأولى الكاملة، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.
١٨. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي، مراجعة صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
١٩. حاشية ابن عابدين المسماة: رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد أمين



- بن عمر الشهير بابن عابدين تحقيق محمد صبحي حلاق وعامر حسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ومعها (الدر المختار).
٢٠. حاشية الرملي على أسنى المطالب، للشيخ زكريا الأنصاري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٢١. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة الثامنة، ١٤١٩هـ.
٢٢. الحاوي الكبير في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٣. الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، تحقيق: الدكتور محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٢٤. روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
٢٥. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، نشر دار السلام، مراجعة وإشراف: صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية.
٢٦. السياسة الشرعية، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، طبعة مكتبة ابن تيمية.
٢٧. شرح الخرشي على مختصر خليل، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي، دار الفكر، بيروت.
٢٨. شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لمحمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣.
٢٩. الشرح الكبير على المقنع، لشمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق: للدكتور عبد الله التركي وللدكتور عبد الفتاح الحلو، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
٣٠. شرح حدود ابن عرفة (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية)، لمحمد بن قاسم الرصاع المالكي، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
٣١. صحيح البخاري، المسمى "الجامع الصحيح" لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. نشر دار السلام، مراجعة وإشراف: صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية.
٣٢. الفروع، لشمس الدين المقدسي، محمد بن مفلح، دار عالم الكتب، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
٣٣. الفروق، لشهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي، عالم الكتب، بيروت.
٣٤. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة خامسة، ١٤١٦.
٣٥. الكافي، لموفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي، تحقيق: الدكتور

- عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
٣٦. **كشاف القناع عن متن الإقناع**، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي، تحقيق: إبراهيم أحمد عبد الحميد. الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ. مكتبة نزار الباز، مكة.
٣٧. **اللباب في شرح الكتاب**، للميداني، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥.
٣٨. **المبدع شرح المقتع**، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
٣٩. **مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر**، لعبد الله بن محمد بن سليمان شيخي زاده الحنفي، المعروف بداماد أفندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٠. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية السعودية، ١٤١٦.
٤١. **المحلى**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الفكر، بيروت.
٤٢. **المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي**، لمصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٤٣. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لإمام أهل السنة أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.
٤٤. **المصنف**، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٤٥. **المعجم الوسيط**، لإبراهيم مصطفى وزملائه، إصدار مجمع اللغة العربية، الناشر المكتبة الإسلامية، استانبول.
٤٦. **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، لمحمد بن أحمد المصري، (الخطيب الشربيني)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٤٧. **المغني، لابن قدامة**، تحقيق د. عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، الطبعة الثالثة.
٤٨. **المقاييس في اللغة** (مطبوع باسم معجم مقاييس اللغة)، لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠.
٤٩. **منح الجليل شرح مختصر خليل**، لمحمد بن أحمد بن عlish، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٥٠. **مواهب الجليل**، محمد بن عبد الرحمن الحطاب المالكي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
٥١. **موسوعة الفقه الإسلامي**، المعروفة باسم موسوعة جمال عبد الناصر، أصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤١٠هـ.
٥٢. **نهاية المحتاج**، لمحمد بن أحمد الرملي الشافعي الصغير (ت: ١٠٠٤) ط: الأخيرة، ١٣٨٦هـ. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.